الدرس الخامس (الباب الخامس): النظام الانتخابي كآلية لخلق فضاء للمشاركة السياسية، وتحفيز المنافسة السياسية:

الهدف : يستهدف هذا الدرس العمل على ادخال متغيرات بحثية اخرى لتوسيع مدركات الطالب وجعله مؤهلا قادر ومتحكما في عملية الربط والبناء بين مجموعة من المتغيرات ، ثم جعله يمتلك القدرة على التفسير وذلك من خلال ادخال متغير المشاركة السياسية والمنافسة السياسية وربطهما بالنظام الانتخابي.

اولا. تقتضي صفة الديمقراطية بأن يضمن النظام الانتخابي حق المشاركة السياسية لكل القوى الفاعلة مثلما يؤكد دافيد بولتر، وعلى عدم حرمان أي جماعة من حق تشكيل أي حزب سياسي والترشح للمناصب السياسية وإجراء الانتخابات بدون تمييز، لضمان مبدأ المساواة السياسية وتكافؤ الفرص بين مختلف المشاركين المتنافسين في العملية الانتخابية.

أ/ المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسية وسيلة مهمة لممارسة الحقوق السياسية في مختلف تجلياتها، وهي تتنوع بين الاهتمام بالشأن العام وبلورة المواقف السياسية، ثم الانخراط في الأحزاب لتتطور إلى ممارسة النشاط السياسي بانتظام أو تقلد مسؤوليات ومهام سياسية.

– **تعريفها:** هي نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي. وهي تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم.(جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة 6، العدد 55 (أيلول/ سبتمبر1983)، ص108)

أما صموئيل هنتنغتون وجون نيلسون، تعني المشاركة السياسية ذلك "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال".(حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية»، المستقبل العربي، السنة 20، العدد 223 (أيلول /سبتمبر 1997)، ص64)

نشأتها: يرجع الكثير من الباحثين تاريخ ظهور مفهوم المشاركة السياسية إلى مطلع القرن التاسع عشر حين تشكل وعي جديد في المجتمع الأوروبي بضرورة مراقبة السلطة السياسية بسبب ظهور ما يعرف باسم المجال العام. إلا أن هذا التحديد كان مسبوقاً بنظريات وممارسات متعددة للمشاركة السياسية منذ فكرة نشوء الدولة في العصر القديم، كنتيجة طبيعية للمجتمع البشري، فقد تزامن مع ظهور الدولة المصطلح السياسي المعروف بالديمقراطية التي تعني حكم الشعب نفسه بنفسه. وفي المقابل نجد بعض من الدارسات السياسية التي تعيد تاريخ نشأة هذا المفهوم وظهوره على الساحة السياسية إلى مطلع عصر النهضة حتى القرن السابع عشر، أين بدأ الاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية، وبلغ ذروته أثناء الثورة الصناعية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

أما في الفكر السياسي الإسلامي، فقد استند رواده الى مفهوم الشورى في القرآن الكريم الذي نزلت إحدى سوره باسم (سورة الشورى)، كما نصت آيات كثيرة منه على المشاركة في صنع القرار مثل ما جاء في قوله تعالى ‘‘وأمرهم شورى بينهم’’ ، وقوله: "قالت يا ايها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعة أمر حتى تشهدون"، وقوله تعالى: "وشاورهم في الأمر".

كما تجلى المفهوم الملزم للشورى في التجربة العملية في عهد الخلفاء الراشدين بصفة أساسية في تسيير الحياة السياسية المنطلقة من ترسخ مفهوم الديمقراطية المجتمعية التي تشكل بها المجتمع الإسلامي منذ قيام الدولة العربية الإسلامية في المدينة المنورة وما عرف بوثيقة المدينة.(عبد العاطي محمد احمد،"**الفكر السياسى للإمام محمد عبده** "، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1977، ص ص.178 -179)

الانتخابات إطار المشاركة السياسية:

تتعدد وسائل المشاركة السياسية بين ما هو تمثيلي وتشاركي، وتعتبر الانتخابات آلية رئيسية ضمن الممارسة الديمقراطية، فهي تسمح باستشارة المواطنين واستحضارهم في صناعة القرارات.

وتختلف هذه الآلية من حيث أهميتها ونجاعتها من دولة إلى أخرى، إذ تتحكم في مسارها طبيعة النظام السياسي القائم والثقافة السياسية السائدة، علاوة على الضوابط القانونية التي تؤطرها ومدى فاعلية الأحزاب السياسية ومختلف القنوات الوسيطة الأخرى.

لكن وعلى أهمية الانتخابات في منح فرصة مشاركة المواطنين في العملية السياسية عبر اختيار ممثليهم، لا يمكن اعتمادها كمعيار أو مؤشر أساسي ووحيد لتقييم أداء ووضعية الأنظمة السياسية في ظل اعتماد الكثير من النظم السياسية غير الديمقراطية لانتخابات شكلية متحكّم في نتائجها مسبقا، عبر مختلف الآليات السياسية والتقنية والقانونية، أو لاحقا

عبر تزوير النتائج ونسب المشاركة، بما يفرغها من أهميتها ويجعلها أداة لإنتاج نفس النخب، أو آلية لإضفاء الشرعية على «الزعيم» أو الحزب الواحد المهيمن.

إن الرهان على آلية الانتخاب كمدخل لتعزيز المشاركة السياسية، وتطوير الممارسة الديمقراطية وتجاوز مظاهر الهيمنة والاستبداد، يعتبر أمرا مهما في دعم احترام إرادة المواطنين في البناء الديمقراطي وهو ما تؤكده الكثير من التجارب الديمقراطية الدولية الرائدة.

ويتطلب تحقيق ذلك توافر مجموعة من الشروط، ترتكز بالأساس على:

وجود إرادة سياسية تدعم هذا الخيار، واعتماد آليات قانونية وتقنية تسمح بمرور هذه الاستحقاقات في أجواء سليمة وسلمية وشفافة، وقبول الأطراف المتنافسة بقواعد اللعبة المتاحة في هذا الشأن. وهو ما يمكن تحقيقه على أرض الواقع من خلال ضمان التنافسية والنزاهة والشفافية في العملية الانتخابية إلى جانب حياد الجهة المسؤولة عن إدارتها.

في نزاهة العملية الانتخابية:

تكتسي العملية الانتخابية - كآلية للمشاركة السياسية - أهمية كبرى، وبالخصوص إذا تمت في جو من المسؤولية والشفافية والنزاهة، فهذه الشروط هي الكفيلة بإفرازها لنخب على قدر من الكفاءة والمصداقية. وحيث أن الانتخابات حسب الكثير من الدارسين تعتبر"أكبر حدث لوجيستي في الدولة بعد الحرب"، فهي تحتاج إلى تخطيط إستراتيجي من قبل القائمين عليها، وحزمة من العمليات الفنية للخروج بانتخابات جيدة ونزيهة، حيث تكمن الجودة في الإجراءات والنزاهة في النتائج، وكلاهما وجهان لعملة واحدة(محمود عبد الباقي،" نحو إدارة انتخابية فعّالة"، في الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي: أعمال المؤتمر الدولي، القاهرة: 2014، ص.81.).

وتثير مسألة ضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية إشكالية كبيرة لا تقتصر فقط على الدول غير الديمقراطية، بل حتى في الدول الديمقراطية نفسها، الأمر الذي عكس الحاجة إلى قيام إدارة الانتخابات وتصميم نظم الانتخابات، وأنتج حزمة ضخمة ومعقدة من الإجراءات والأنشطة المتعلقة بالعمليات الانتخابية.